

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسسيوط

المجلة العلمية

آراء الكوفيين الصرفية في أبنية الأسماء والمصادر

في كتب غريب الحديث

*The Morphological Views Of The Kufians On The
Structures Of Nouns And Sources In The Books Of
Strange Hadith*

إعداد

الباحثة/ منيفة بنت نايف بن صغير الشمري

باحثة دكتوراه، بقسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، الرياض

ومحاضر في كلية الآداب والفنون بجامعة حائل

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع - نوفمبر)

(الجزء الخامس (١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م))

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536-9083

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

آراء الكوفيين الصرفية في أبنية الأسماء والمصادر في كتب غريب الحديث

منيفة بنت نايف بن صغير الشمري

قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: miss.m20@hotmail.com

ملخص:

تناول هذا البحث ظاهرة صرفية تتعلق بآراء الكوفيين الصرفية في أبنية الأسماء والمصادر في كتب غريب الحديث، ووقف البحث على تنوع الآراء المختلفة في المسألة الواحدة أحياناً، والآراء المنفردة لبعض الكوفيين، ووقف البحث عند المسائل التي كان للكوفيين فيها رأي مغاير للبصريين، وتعرف البحث على احتجاج الكوفيين، ومعرفة شواهدهم من القرآن، والشعر، وقد توسل البحث بالمنهج الوصفي المصحوب بالتحليلي، فدراسة آراء الكوفيين الصرفية في أبنية الأسماء والمصادر في كتب غريب تتطلب اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على استنباط آراء الكوفيين في المسائل الصرفية التي حوتها كتب غريب الحديث، وقد اقتضت طبيعة البحث أن تشمل على مبحثين، درس المبحث الأول آراء الكوفيين الصرفية في أبنية الأسماء في كتب غريب الحديث في البحث، وتناول المبحث الثاني آراء الكوفيين الصرفية في أبنية المصادر في كتب غريب الحديث، وتوصل إلى نتائج منها: جواز بناء الاسم (موسى) على مُفْعَلٍ بدليل أن الألف في الأبنية تقل زيادتها مقارنة بالميم، وأن زيادة الميم أول البناء أكثر من زيادة الألف في آخره، فلما سبقت الميم الألف في الاسم (الموسى) تعيّن على الميم بالزيادة؛ لسبقها إلى موضع الزيادة، فوجب الحكم على الألف بأنها منقلبة عن أصل حتى وإن ساوت الألف في الزيادة إلا أنها اختصت بها أولاً، والألف متأخرة عن الميم، لذلك حكم على الميم بالزيادة هذا من جهة، ولأن مفعلاً أكثر في الكلام من (فعلى).

الكلمات المفتاحية: آراء الكوفيين الصرفية، أبنية، الأسماء، المصادر، غريب الحديث.

The Morphological Views Of The Kufians On The Structures Of Nouns And Sources In The Books Of Strange Hadith

Manifa bint Nayef bin Sagheer Al Shamri

Department of Arabic Language and Literature, King Saud University, Riyadh

Email: *miss.m20@hotmail.com*

Abstract

This research dealt with a morphological phenomenon related to the morphological opinions of the Kufians in the structures of nouns and sources in the books of Gharib al-Hadith. The research stopped at the diversity of different opinions on the same issue sometimes, and the individual opinions of some Kufians and stopped the research at the issues in which the Kufians had an opinion different from the Basrans. We know the research on the Kufians' argument and knowledge of their evidence from the Qur'an, Hadith and poetry. The research used the descriptive morphological opinions of the Kufians in the structures of nouns and sources in the books of Gharib al-Hadith requires following required that it include two sections. The first section studied the morphological opinions of the Kufians in the structures of nouns in the books of Gharib al-Hadith in the research. The second section dealt with the morphological opinions of the Kufians in the structures of sources in the books of Gharib al-Hadith and transformed from an original, and the mim, even if it was equal to the alif in extra, it was unique to it first, and the alif came after the mim, so the mim was ruled to be extra, this from one side, and because mufa`alan is more common in speech than fa`ala from another side.

Keywords: *Kufian Morphological Views, Structures, Nouns, Sources, Strange Hadith*

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن كتب غريب الحديث ليست من الكتب النحوية إلا أن مؤلفيها قد عرضوا مسائل صرفية متعلقة بفهم الغريب في الحديث، وتحديد المراد منه، وقد وجدت بعض كتب غريب الحديث أشارت إلى آراء الكوفيين في بعض المسائل الصرفية، ولا شك أن أصحاب هذه المؤلفات قد اعتنوا بنقل آراء العلماء الكوفيين؛ لتوضيح الغريب في الحديث؛ ولبيان مكنوناته، وكانت آراء الكوفيين حاضرة في مصنفات غريب الحديث، إذ عرضوا لكثير منها؛ لبيان الجوانب الصرفية في ألفاظ الحديث الشريف إذ لا يكاد يخلو كتاب من الأخذ بآرائهم، والاستعانة بها من أجل توجيه الحديث توجيهًا يتفق مع القواعد التي وضعها النحاة الأوائل؛ ولهذا فقد جاء البحث مختصًا بدراسة آراء الكوفيين الصرفية في أبنية الأسماء والمصادر في كتب غريب الحديث التي احتوت على آرائهم، وقد سعى البحث إلى مقارنة آراء الكوفيين بآراء البصريين.

وترجع أهمية اختيار البحث لأسباب من أهمها: تزخر مدونات كتب غريب الحديث بآراء الكوفيين، وتتنوع آثارهم فيها، والارتباط الوثيق بين هذه المدونات وبين علماء النحو، والإفادة من آرائهم، إذ لا بد من فهم السياق الذي وردت فيه اللفظة؛ لتفهم دلالتها، وللصرف أثر في تحديد ذلك.

وتظهر أهمية هذا البحث في كونها ستبرز ما حظيت به آراء الكوفيين الصرفية من أهمية، وعناية في مدونات غريب الحديث، وأن النحو الكوفي في مدونات غريب الحديث لم يحظ بدراسات مستقلة تبرز تأثيره، ودوره في توجيه المعنى أو في تأصيل المفردة.

ويهدف البحث إلى تحقيق أهداف منها: جمع آراء الكوفيين الصرفية في كتب غريب الحديث، ومن ثم دراستها، وإبراز تأثير آراء الكوفيين في مدونات غريب الحديث

من حيث توجيه المعنى أو بيان أصل اللفظة، ومقارنة ما ذهب إليه الكوفيون من آراء بالآراء الأخرى، واستعراض أدلة كل قول وحججه، ثم ترجيح ما تظهر لي قوته، مدعمة ذلك بالدليل.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وهو منهج يقوم على رصد الظواهر الصرفية لآراء الكوفيين في كتب غريب الحديث، وتحليلها، كما لا يخلو البحث من بعض التدخلات في المنهج الاستقرائي التي تفرضها فضولية الباحثة؛ لتتبع آراء الكوفيين واستقرائها، وقد قمت بدراستها، وفي الوقت نفسه اضطررت إلى الرجوع لمصادر البصريين لمناقشة المسائل الواردة في متن البحث.

وقد انتهجت في دراسة البحث منهجًا علميًا محددًا قام على جمع المادة العلمية من مظانها، ومصدرها ثم تلا الجمع تمحيص النصوص، وعرض المادة واستقراؤها ثم فرز الظواهر الصرفية وتحديدهما، ثم حصرت العناصر التي تدور الظاهرة في فلكها في مجال الصرف مركزة على ما يخدم الجانبين وهما: آراء الكوفيين الصرفية في أبنية الأسماء والمصادر؛ لأنهما ميدان هذه البحث.

وأما النصوص التي اعتمدها البحث في التطبيق؛ لبيان الظواهر الصرفية فهي: آراء الكوفيين في كتب غريب الحديث التي حوت آراءهم، واعتمد البحث على آراء الكوفيين كما هي في كتب الغريب دون الرجوع إلى مصادر الكوفيين الأصلية، وذلك؛ لأن كتب غريب الحديث محققة تحقيقًا علميًا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث اعتمد في دراسة آراء الكوفيين البدء بقول صاحب الغريب، ثم يلي ذلك رأي أحد علماء النحو الكوفي ثم يحققه تحقيقًا علميًا ويوثق ما ورد فيه ثم ينتقل إلى دراسة ما جاء في الرأي، ولا شك أن البحث أفاد من الدراسات الحديثة في تحليل بعض الظواهر الصرفية.

وقد اعتمد البحث منهجًا موحدًا؛ لتوثيق مدونة البحث، وهي كتابة اسم الشهرة ثم اسم المصدر، وسرى ذلك في جميع هوامش البحث.

واقترضت طبيعة البحث أن أقسمه **مبحثين** يسبقهما **مقدمة**، ويتبعهما **خاتمة**.

المبحث الأول

آراء الكوفيين في المسائل الصرفية في أبنية الأسماء

١- وزن موسى

قال ابن قتيبة: "فأما موسى فإن الكسائي قال: هي فعلى مؤنثة وقال الأموي: هو مفعل مُذَكَّر من أوسيت رأسه أي حلقته"^(١).

اختلف النحويون في بناء (موسى) واشتقاقه على قولين هما:

أ- ذهب البصريون إلى أن بناء الاسم (موسى) هو مَفْعَل وأن الياء فيه أصلية؛ وقد نص سيبويه على ذلك قائلاً: "وموسى الحديد مَفْعَل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها؛ لأنها مؤنثة بمنزلة معزى إلا أن الياء في موسى من نفس الكلمة"^(٢)، وهي لامها؛ لأنها مشتق من أوسيت رأسه: إذا حلقته، فَمُوسَى (مَفْعَل)، والحديدة مَفْعَلٌ بها، والرأس مَفْعَلٌ بِهِ، والميم في (موسى) زائدة كون (مَفْعَل)^(٣) في الكلام أكثر من (فَعْلَى) و(مَفْعَل) يبنى من كل (أَفْعَلْتُ)^(٤)، أي: أن (الموسى) بنيت من أوسيت، وجوز السيرافي اشتقاقه من (أسوت الجرح)، أي: أصلحته^(٥).

(١) ابن قتيبة، غريب الحديث: ٤٧٦/١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢١٣/٣.

(٣) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ٦٢، والأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ٥٩٦/٢.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو: ٣٥١/٣، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٤٧/٢.

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١٧٨/٣.

وحجة سيبويه في الأبنية هي أن زيادة الميم أول البناء أكثر من زيادة الألف في آخره^(١)، واحتج الفارسي على كونه مفعلاً لا (فعل) بالإجماع على صرفه نكرة، ولو كان (فعل) لم ينصرف نكرة؛ لأن الألف كانت تكون للتأنيث، وألف التأنيث وحدها تمنع الصرف في المعرفة والنكرة^(٢).

فلما سبقت الميم الألف في الاسم (الموسى) تعيّن على الميم بالزيادة لسبقها إلى موضع الزيادة، فوجب الحكم على الألف بأنها منقلبة عن أصل، والميم حتى وإن ساوت الألف في الزيادة إلا أنها اختصت بها أولاً، والألف متأخرة عن الميم، لذلك حكم على الميم بالزيادة هذا من جهة، ولأن مفعلاً أكثر في الكلام من (فعل) من جهة أخرى، قال ابن جني: "اعلم أنك إذا حصلت حرفين أصليين في أولهما ميم أو همزة، وفي آخرهما ألف فاقض بزيادة الميم والهمزة، وذلك أنا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك، إلا أن تجد ثبثاً تترك هذه القضية إليه؛ وذلك نحو موسى...، ومثالهما: مفعّل، وأفعل، وذلك أن مفعلاً في الكلام أكثر من فعل، وأفعل أكثر من فعل، ألا ترى أن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة"^(٣).

ولا تكون الألف أبداً أصلاً، وإنما تكون زائدة، أو منقلبةً عن ياء أو واو إلا في الأسماء المتوغلة في البناء التي لا يدخلها التصريف؛ لأنه لا يوجد دليل على مجيئها زائدة، ولا يُعلم لها أصلٌ في الياء ولا في الواو، فيُقضى على الألف بأنها منقلبة عن ذلك الأصل إلا أن يقوم دليل على أصالتها وزيادة الألف،

(١) سيبويه، الكتاب: ٢٧٢/٤.

(٢) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٥/٣، وأبو حيان، البحر المحيط في التفسير: ٣١٦/١.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٠١/٢.

وذلك قليل لا يحفظ منه إلا أرطى، في لغة من قال: أديمٌ مأروطٌ^(١).

ونسب أبو حيان للجرمي أنه سمع أبا زيد يروي موسى منونة على وزن مُفَعَل بزيادة الميم ولو كانت ميم (الموسى) أصلية لم تنون^(٢)، والموسى في قول من نون (مُفَعَل) من أوسى رأسه: إذا حَلَقَتْهُ، مذكر وهذا القول قول الأموي^(٣)، ولم يسمع التذكير فيه إلا من الأموي^(٤).

ب- مذهب الكوفيين، وحكى محمد بن القاسم الأنباري عنهم قولين هما:

الأول: ذكر الفراء أن بناء الاسم (موسى) هو مُفَعَل، وأن الياء فيه أصلية؛ والميم في أوله زائدة، والموسى أنثى، واستدل على ذلك بقول المفضل:

إذا أنت أعطيت ابن أسود حقه فقام بموسى فوق أنفك جادع

عُمانيّة أو ذات خلفين غريبة مُذربةٍ قد أرهقتها المواقع^(٥)

و(الموسى) تجرى، فمن أجزاها قال: هي (مُفَعَل) من أوسيتُ رأسه، إذا حَلَقْتَهُ^(٦).

الثاني: أن يكون وزن (موسى): (فُعَلَى) مؤنثة، والألف التي فيها ألف التانيث بمنزلة الألف في حُبلى، وهو قول الكسائي^(٧)، والفراء^(٨)، وجعل الليث (موسى) على:

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١٨٦-١٨٧.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٦٤١/٢.

(٣) الإسترايادي، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد العالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب (ت ١٠٩٣هـ) ٣٤٨/٢.

(٤) الأنباري، المذكر والمؤنث: ٤٣٨/١، وابن جني، المذكر والمؤنث: ٩٢.

(٥) البيت من الطويل، ومنسوب للمفضل الضبي في: الفراء، المذكر والمؤنث: ٢٠-٢١.

(٦) الفراء، المذكر والمؤنث: ٧٦.

(٧) ابن قتيبة، غريب الحديث: ٤٧٦/١.

(٨) الفراء، المذكر والمؤنث: ٢١.

(فُعَلَى) من المؤس، والميم أصلية^(١)، واشتقاقه من ماسٍ يَمِيسُ فكأنَّ الحديدَةَ لكثرةِ تحركها في الحلاقِ تَمِيسُ، أي: تضطربُ فوزنها: (فُعَلَى)^(٢)، وهو اشتقاق بعيد قلبت الياء وَاوًا لانضمام ما قبلها^(٣).

والصحيح هو جواز الجمع بين القولين لأسباب هي:

الأول: جواز بناء الاسم (موسى) على مُفَعَلٍ بدليل أن الألف في الأبنية تقل زيادتها مقارنة بالميم، وأن زيادة الميم أول البناء أكثر من زيادة الألف في آخره، وهذا يعني أن الاسم (موسى) فيه حرفان مقطوع بأصالتهما، وحرف يحتمل الأصالة والزيادة وهو الميم، فقضي زيادته، وانقلاب الألف عن أصل، وهو قول سيبويه وهو حجة في اللغة.

الثاني: جواز أن يكون وزن (موسى): (فُعَلَى) مؤنثة والياء للتأنيث، وهذا القول انفرد به الكسائي ولا إشكال فيه، فقد قرأ به ولا سبيل إلى ردِّ قراءة الكسائي أو إنكارها إذ قرأها (موسى) (فُعَلَى) وأمال؛ لأن الألف فيها تأنيث لذلك أمالها ليقربها بذلك من الياء التي هي علامة التأنيث^(٤).

٢- أصل (اللات)

قال الزمخشري: 'قَالَ الْفَرَاءُ: أَوَّلُ اللَّاتِ: اللَّاتُ بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّ الصَّنَمَ إِنَّمَا سُمِّيَ بِاسْمِ اللَّاتِ الَّذِي كَانَ يَلْتَعِنْدُ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَهَا السُّوقُ، فَخَفَفَ، وَجَعَلَ اسْمًا لِلصَّنَمِ. وَلِتُّ السُّوقِ: جَدَحَهُ وَالَّذِي يَجِدُّ بِهِ مِنْ سَمْنٍ أَوْ إِهَالَةٍ يُقَالُ لَهُ: اللَّاتُ'^(٥).

(١) الأزهرى، تهذيب اللغة: ٨/١٣.

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٤٧/٢.

(٣) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ٣٤٨/٢.

(٤) الداني، الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة: ١٠٣.

(٥) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث: ٣٠٢/٣.

اختلف علماء اللغة في أصل اشتقاق (اللات) على ثلاثة أقوال:

الأصل الأول: لت

ذهب الفراء إلى أن أصل (اللات) -بتاء مشددة من (لت يلت) - اسم فاعل على رجل كان يلت السويق ثم خفت تاؤه^(١)، وقد اختلفوا في قراءة (اللات) في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْمَازِيَّ﴾^(٢)، فقرأ ابن عباس، ومجاهد، ومنصور بن المعتمر، وطلحة بتشديد التاء، وقرأ الباقر بتخفيفها^(٣).

وذهب الفراء إلى أن الأصل في قراءة (اللات) هي بتثقيل التاء وتشديدها؛ وبتخفيف التاء اسم للصنم الذي كان يلى عند هذه الأصنام لها السويق، فخفف وجعل اسماً للصنم^(٤)، والأكثر (اللات) بتخفيف التاء^(٥).

ولم يستغ ابن دريد هذا الاشتقاق (اللات) بتاء مشددة من (لت يلت)، ورده بسبب أن (اللات) لم يجيء في الشعر إلا بالتخفيف إذ يقول: "لَا أَدْرِي مَا صِحَّةُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ يَكُونُ: اللَّاتُ بِتَثْقِيلِ التَّاءِ؛ لِأَنَّهَا تَاءَانٌ...، وَلَمْ يَجِءْ فِي الشَّعْرِ اللَّاتُ إِلَّا بِالتَّخْفِيفِ...، وَقَدْ سَمَوْا فِي الْجَاهِلِيَّةِ: زَيْدَ اللَّاتِ بِالتَّخْفِيفِ لَا غَيْرَ"^(٦)، واستشهد على مجيء (اللات) بالتخفيف بقول زيد بن عمرو بن نفيل:

(١) الفراء، معاني القرآن: ٩٨/٣، والزمخشري، الفائق في غريب الحديث: ٣٠٢/٣.

(٢) النجم: ١٩.

(٣) ابن الجزي، النشر في القراءات العشر: ٣٧٩/٢.

(٤) الفراء، معاني القرآن: ٩٨/٣.

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٥.

(٦) ابن دريد، جمهرة اللغة: ٨٠/١.

تركّت اللات والعزى جميعاً كَذَلِكَ يَفْعَلُ الْجَدُّ الصَّبُورُ (١)

الأصل الثاني: لبت

أن (اللات) مأخوذ من (لبت) وأصله واشتقاقه من: لاته يليته إذا صرفه عن الشيء (٢)، والألف فيه منقلبة عن ياء؛ لوجود مادة (لبت) وعلى هذا التاء أصل فيه (٣)، ولاته يليته لغة حكاها أبو زيد (٤).

وإبدال الألف من الياء يجوز في العربية فيقال: "رجل زُمَيْلٌ وزميلة، وزمّالٌ وزمالة: إذا كان ضعيفاً، ويقال: ما عليك في هذا عيب ولا عاب" (٥)، والألف تكون بدلاً من الياء، إذا كانت عين الكلمة كما في باع، والعباب (٦).

الأصل الثالث: لوت

ذهب أبو حيان إلى أن (اللات) مشتق من (لوت) وأن التاء فيه منقلبة من واو (٧)، ويؤيد ما ذهب إليه أبو حيان مجيء إبدال الواو من التاء في العربية في قولهم: "رجل تُكَلِّئٌ، ورجل وُكَلَّةٌ: إذا كان يكل أمره للناس، ويقال إلزم تَجْهَتَكَ ووجهتك" (٨)، وذهب أبو حيان مرة أخرى إلى أن مادة لوت لو وجدت في اللغة جاز أن تكون الألف في (لات)

(١) البيت من الوافر، لزيد بن عمرو بن نفيل في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٨٠/١، والسيوطي، المزهري في علوم اللغة: ٢٨٠/٢.

(٢) ابن السكيت، إصلاح المنطق: ١٠٦.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١١٨٨/٢.

(٤) الأنصاري، النوادر في اللغة: ٥١٦.

(٥) أبو الطيب اللغوي، الإبدال: ٥٣٥/٢.

(٦) سيبويه، الكتاب: ٢٣٨/٤.

(٧) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير: ١٥/١٠.

(٨) أبو الطيب، الإبدال: ١٤٩/١.

منقلبة عن واو، والتاء للتأنيث^(١)؛ لأن التاء لو كانت أصلية لثبتت في النسب نحو: (لاتي)^(٢)، إلا أن الاسم إذا كان فيه هاء التأنيث وجب حذفها؛ لأنها زائدة بدليل حذفها في النسب إلى البصرة: بصري، ولمكة: مكي^(٣)، وجعل النحاس النسب إلى اللات: (لاتي) بإثبات التاء من الشاذ^(٤).

الأصل الرابع: أن يكون اللات على وزن (فَعَّة) والتاء زائدة، والأصل: (فَعَلَّة)؛ لأنها مشتقة من: (لَوَى يَلْوِي)، لأنهم كانوا يَلْوُونَ أعناقهم إليها، أو يَلْتَوُونَ أي: يَعْكَفُونَ عليها، وأصلها لَوِيَّة فَحذفت لأُمها (الياء) فبقيت (لوة) على وزن (فَعَّة)، فتحرك الواو لانفتاح ما قبله، فانقلب ألفاً، وعين الكلمة على هذا من الواو^(٥).

وجعل بعضهم وزنها (لوهة) (فعلة) من لاء السراب يلوه إذا لمع، ويرق، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفوا الهاء لكثرة الاستعمال، واستثقال الجمع بين هاءين^(٦).

قال ابن سيده: "اللات: صنم، أصله (لاهة)، وهي الحية، كأن الصنم سمي بها، ثم حذف منه الهاء، كما قالوا: شاة وأصلها شاهة، وإنما قضينا بأن ألف (اللاهة) التي هي الحية واو؛ لأن العين واو أكثر منها ياء"^(٧)، وكان الكسائي يقف على (اللات) بالهاء أفرأيتم اللآه^(٨).

(١) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير: ١٥/١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/٣٣٥، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ٦١/٢.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٩/٤.

(٤) النحاس، صناعة الكتاب: ١٩٢.

(٥) الصقلي، ابن الفطّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٦٨، والسمين الحلبي، الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون: ٩٢/١٠.

(٦) الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ٣٦٨.

(٧) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: ٤٢٥/٤.

(٨) الفراء، معاني القرآن: ٩٧/٣.

ووقف الكسائي عليها بالهاء يمنع أن تكون التاء أصلية، قال الأزهري: "وَقَوْلُ الكسائي يُوقِفُ عَلَيَّهَا بِالْهَاءِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُمَا مِنَ اللَّتِّ"^(١)، وهذا القول ينطبق على قول من قال إنها مشتقة من (ليت) أو (لوت).

وعدّ ابن يعيش الوقف على (اللات) بالهاء شاذًا إذ يقول: "أبدلوا من تاء الجمع هاءً في الوقف، كما يبدلونها من تاء التأنيث الخالصة، وذلك شاذًا، وقد قالوا: (التأبؤة) في التأبؤت، وهي لغة، ووزنه فَعْلُوتٌ...، وأصله: (تَوَبُّوتٌ)...، ووقف بعضهم على (اللات) بالهاء، فقال: (اللاه)"^(٢).

وذهب الزجاج إلى أن الوقف على (اللات) بالهاء هو القياس^(٣).

واختار الفراء الوقوف على (اللات) بالتاء اتباعًا لرسم المصحف، فإنها فيه مكتوبة بالتاء^(٤)، ووقف الفراء عليها بالتاء، مبني على ما تقدم لاعتقاده أن تاءها أصلية؛ لذلك أثبتها في الوقف كتاء بيّت، وتبعه الزجاج^(٥).

والذي يظهر أن التاء في (اللات) من اللواحق التي تدخل على الكلمة؛ لغرض التأنيث؛ لأن التاء جاءت في الوقف هاء عند الكسائي الذي كان يقف على جميع ما في القرآن من (رحمت، ونعمت، ومعصيت، وشجرت واللات، ونحوهن بالهاء^(٦))، وبالتالي في الوصل، والأصل هو الوصل لا الوقف، وهذا يعني أن (اللات) بالتاء، وأما وقوف الفراء على (اللات)، فلعله من باب إجراء الوقف مجرى الوصل قال الرضي: "أن

(١) الأزهري، تهذيب اللغة: ١٧٩/١٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤٠٤/٥.

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٥.

(٤) الفراء، معاني القرآن: ٩٧/٣.

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٥.

(٦) ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع: ٢٥٦.

من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: هذا طلحت، وعليه السلام والرحمت" (١).

والجدير بالذكر أن المذهب الكوفي يسمي تاء التأنيث: هاء التأنيث في حين يسميها البصريون تاء التأنيث، وسبب ذلك أن الهاء عند الكوفيين أصل، والتاء فرع لذلك التزموا بالأصل وتمسكوا به وهو هاء التأنيث، ومذهب البصريين هو أن التاء أصل والهاء فرع، واحتجوا لذلك أن الوصل هو الأصل، والوقف فرع أو عارض، وقد ثبت أن التاء تكون هاء في الوقف دون الوصل، والتاء تكون في الوصل دون الوقف (٢)، ولم يلتزم جميع الكوفيين بذلك فقد كان قسم منهم يقول: تاء التأنيث (٣).

٣- وزن جذوة

قال الحربي: "وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَدَوَةٌ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ (٤) أَخْبَرَنِي أَبُو عُمَرَ، عَنِ الْكِسَائِيِّ، يُقَالُ: جِدْوَةٌ، وَجِدْوَةٌ، وَجِدْوَةٌ. أَخْبَرَنَا سَلْمَةُ، عَنِ الْفَرَّاءِ: جِدْوَةٌ وَجِدْوَةٌ" (٥).

جاء الاسم (جذوة) على ثلاثة أوزان أو صيغ، فجاء تارة على وزن (فَعْلَةٌ) وتارة على وزن (فَعْلَةٌ) وتارة أخرى على وزن (فَعْلَةٌ) والمعنى واحد، وقد أشار ابن السكيت إلى ذلك بقوله هذا: "باب: فَعْلَةٌ وَفَعْلَةٌ... جَدْوَةٌ وَجِدْوَةٌ وَجِدْوَةٌ" (٦)، جميعاً بمعنى

(١) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ٢٢٠/٤.

(٢) اللخمي، ابن هشام (ت ٥٧٧هـ)، شرح الفصيح: ٢٠٠.

(٣) الفراء، معاني القرآن: ٩٧/٣.

(٤) القصص: ٢٩.

(٥) الحربي، غريب الحديث: ١١٧٣/٣.

(٦) ابن السكيت، الألفاظ: ٩٢.

الجمرة الملتهبة^(١).

وقد يأتي الاسم على (فَعْلَةٌ وَفَعْلَةٌ وَفَعْلَةٌ) مما لامه واو، نحو: (جذوة)^(٢)، ولها نظائر في العربية، ومما جاءت فيها فَعْلَةٌ وَفَعْلَةٌ وَفَعْلَةٌ، مما لامه واو، قولهم: له صِفوة مالي وصفوته وصفوته^(٣).

وذهب الفارابي إلى أن الجذوة: لغة في الجذوة^(٤)، الجذوة: لغة في الجذوة^(٥)، فقدم الجذوة بفتح الجيم؛ لأن الفتح أخف الحركات على المتكلم من الضم والكسر^(٦)، وقال أبو عبيدة: جذوة وجذوة لغتان^(٧)، والصحيح أن فيها ثلاث لغات^(٨).

وقد اختلف القراء في ضم الجيم وفتحها وكسرها في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَدَّوَقٍ﴾^(٩)، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (جَدَّوَقٍ) بكسر الجيم، وقرأ عاصم (جَدَّوَقٍ) بفتح الجيم، وقرأ حمزة (جَدَّوَقٍ) بضم الجيم^(١٠).

والظاهر أن هذا مما جاء في فائه لغات ثلاث مما لامه واو، وقد قرئ بهن.

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة: ٤٥٥/١.

(٢) ابن الأثير، البديع في علم العربية: ٢٠٢/٢.

(٣) ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢٨٠/١.

(٤) الفارابي، معجم ديوان الأدب: ٧/٤.

(٥) الفارابي، معجم ديوان الأدب: ١٢/٤.

(٦) سيبويه، الكتاب لسبويه: ١١٥/٤.

(٧) أبو عبيدة، غريب الحديث للقاسم بن سلام: ١١٧/١.

(٨) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ١٤٢/٤.

(٩) القصص: ٢٩.

(١٠) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ٤٩٣، وابن زنجلة، حجة القراءات: ٥٤٣.

٤- سنظيرة

قال ابن قتيبة: "السنظير السيء الخلق وأنشدني أبو حاتم لرجل في امرأته سنظيرة الأخلاق رَأَاءُ الْعَيْنِ" (١)

قَالَ: والرأاء العين التي كَانَ حدقتها تموج وتدور وَقَدْ سمعته في وصف الرجل أَيْضًا بِأَهَاءِ رَجُلٍ سَنظِيرَةٌ وَقَالَ الْفَرَاءُ: تدخل الهاء في نعت المذكر يذهبون به إلى الداهية وعلى الذم يذهبون به إلى البهيمية" (٢)، وفي هذا القول مسألتان هما:

الأولى: دخول الهاء في نعت المذكر يذهبون به إلى الداهية وعلى الذم يذهبون به إلى البهيمية قال ابن قتيبة: "سنظيرة...، وَقَدْ سمعته في وصف الرجل أَيْضًا بِأَهَاءِ رَجُلٍ سَنظِيرَةٌ وَقَالَ الْفَرَاءُ تدخل الهاء في نعت المذكر يذهبون به إلى الداهية وعلى الذم يذهبون به إلى البهيمية" (٣)، فدخل الهاء في (سنظيرة) في نعت المذكر في قول امرأة من الأعراب تصف زوجها بقولها:

شَنظِيرَةٌ زَوْجِيهِ أَهْلِي مِنْ جَهْلِهِ يَحْسِبُ رَأْسِي رَجُلِي

وَجَّهَ للذم، وأما دخول الهاء في نعت المذكر على المدح، فيوجه المدح إلى الداهية، نحو: رجل مائة، أي: راوية للشعر، وعلامة (٤)، وهذا القول مشهور للفراء، ولم يقل به غير الفراء وَمَنْ أَخَذَ بقوله (٥).

(١) الرجز بلا عزو في الأزهري، تهذيب اللغة: ٢٣٥/١٥، والصغاني، التكملة والذيل والصلة:

٢٢/١، وابن منظور، لسان العرب: ٨١/١، والزبيدي، تاج العروس: ٢٣٦/١.

(٢) ابن قتيبة، غريب الحديث: ٣٠٥/١.

(٣) ابن قتيبة، غريب الحديث: ٣٠٥/١.

(٤) الفراء، المذكر والمؤنث: ٨.

(٥) أبو البركات الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس: ٤٨/١.

الثانية: وزن (شَنْظِيرَة)

اختلف علماء اللغة في وزن (شَنْظِيرَة)، فذهبوا إلى مذهبين:

الأول: أن شَنْظِيرَة على وزن (فَعْلِيلَة)، لأنها اسم رباعي صحيح لحقته ياء رابعة، قال سيبويه: "وقد تلحق رابعة فيكون الحرف على فعيل في الاسم والصفة. فالاسم نحو: قَنْدِيل، وبرطيل، وكندير. والصفة نحو شَنْظِير" ^(١)، والياء في (شَنْظِير) زيادة في الاسم الرباعي ^(٢)، وقد جاءت الياء الزيادة رابعة بعد اللام (فَعْلِيلَة) الأولى في أسماء صالحة العدة، تُقَارِبُ عشرة أبنية، من ذلك (فَعْلِيل) وذلك في الاسم والصفة، فالاسم: (قَنْدِيل)، و(بِرْطِيل). والصفة: (شَنْظِير) ^(٣).

الثاني: أن (شَنْظِيرَة) على وزن (فِنَعِيلَة) وأنها من الثلاثي من (شظُر) بزيادة النون الواقعة بعد الفاء، والياء الواقعة بعد العين وإلى هذا ذهب الأصمعي ^(٤)، والفارابي ^(٥)، وابن فارس ^(٦)، وأبو حيان ^(٧).

والظاهر أن (شَنْظِيرَة) رباعي من (ش ن ظ ر) على وزن (فَعْلِيل) وهو مذهب سيبويه ^(٨)، والجمهور ^(٩)، ولا دليل على ما ذهب إليه القائلون إن (شَنْظِير) من الثلاثي وأن النون

(١) سيبويه، الكتاب: ٢٩٣/٤.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو: ٢١٦/٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل: ١٩٥/٤.

(٤) الأزهرى، تهذيب اللغة: ٢٢٧/١١.

(٥) الفارابي، معجم ديوان الأدب: ٧٦/٢.

(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٥٢/٢.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٩٢/١.

(٨) سيبويه، الكتاب: ٢٩٣/٤.

(٩) ابن السراج، الأصول في النحو: ٢١٦/٣، وابن دريد، جمهرة اللغة: ١١٩٠/١، وابن جني،

اللمع في العربية: ١٧٩، وابن يعيش، شرح المفصل: ١٩٥/٤، وابن عصفور، الممتع الكبير في

التصريف: ١٠٥، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٩٢١/١٠.

والياء فيه زائدتان، ومذهب الجمهور أقرب؛ لأنّ النون أصلية إذ لا يوجد دليل يدل على زيادتها.

٥- زيادة لاحقة للميم في نواقص الأسماء للمبالغة والتفخيم، نحو: ابنم

قال الخطّابي: "قال الفراء: العرب تزيد الميم في نواقص الأسماء مثل ابن وفم فتقول: ابنم"^(١).

ذهب الرضي إلى أن الميم في (ابنم) زائدة، واللام محذوفة، والميم عوض عن المحذوف^(٢)، وردّ ابن جنّي على من قال إن الميم عوض من لام الكلمة، أي: من الواو بقوله: "ابنم...، فمحذوفات اللامات...، والميم زائدة وليست بدلاً من لام الفعل؛ لأنها لو كانت بدلاً، لجرت مجرى اللام. فكانت اللام من أجل ذلك كأنها ثابتة؛ لأن الشيء إذا أبدل منه لم يحذف وإنما جيء بشيء فوضع موضعه فجري مجراه"^(٣).

وأصل (ابن): بنو بفتح الفاء والعين كجمل يدلّ على ذلك جمعه، والنسب إليه؛ لأنّه يجمع على: أبناء كأجمال، وينسب إلى ابن: بنويّ فحذفوا منه اللام وهي واوه للتخفيف^(٤).

والميم في (ابنم) جاءت زائدة تفيد التوكيد والمبالغة والتفخيم، وليست بدلاً من لام الكلمة؛ لأنها لو لم تكن زائدة لكانت في حكم الثابتة، ومن ثمّ لا يحتاج (ابنم) إلى همزة وصل^(٥).

(١) الخطّابي: غريب الحديث: ٤٦٧/٢.

(٢) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٢/٢.

(٣) ابن جنّي، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: ٥٨.

(٤) الملك المؤيد، الكناش في فني النحو والصرف: ١٩٥/٢.

(٥) ابن الأثير، البديع في علم العربية: ٣١٥/٢، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو

التصريح بمضمون التوضيح: ٦٨٣/٢.

وذهب الفارسي إلى أن همزة الوصل الداخلة على (ابنم) هي عوض عن تغيير لحق (ابن) حتى صارت عوضًا عن لام الفعل بدليل أن الهمزة أصلها الفعل وأنها لا تدخل على الأسماء التي لم يلحقها حذف ولم يلابسها اعتلال^(١).

ومذهب الفراء هو أن العرب تزيد مثل هذه الميم في أواخر نواقص الأسماء مخففة، نحو: ابنم^(٢)، واختيار العرب زيادة الميم آخر (ابنم) من بين سائر الحروف؛ لخفتها، ولأن العرب تزيدها في كلامها كثيرًا^(٣)، وزيادة الميم في كلام العرب نسبية إذ تزداد في مواضع، وتقل في أخرى قال الثمانيني: "وزيادتها أولاً أكثر من زيادتها آخرًا وزيادتها آخرًا أكثر من زيادتها حشواً"^(٤).

وقد تناول الدارسون المحدثون اللفظ (ابنم) أنه يمثل واحدًا من الأسماء التي تخالف جلّ الأسماء من حيث استعماله لهمزة الوصل، وفسروا ذلك بأنه يرجع إلى التفسير التاريخي الذي ينظر إلى اللغة السامية الأم على أنها كانت تشتمل على ظاهرتين من لواحق الأسماء هما: التميم والتنوين، وأن التميم-الميم الزائدة آخر الكلمة-أداة صوتية قصد بها التنبيه والإشارة^(٥)، على أن لاحقة الميم شبيهة بالنون، والنون قد تدخل للإعراب ولغيره من العلامات^(٦).

والظاهر أن الميم في كلمة (ابنم) يمثل بقايا من الأنواع المنسية التي استعملت لاحقة (التميم) حتى توهم أن الميم جزء من الكلمة، وهي في الحقيقة مظهر من

(١) الفارسي، المقتصد في شرح التكملة: ٢٤٦.

(٢) الفراء، معاني القرآن: ٢٠٣/١.

(٣) المؤدب، دقائق التصريف: ٤٣.

(٤) الفراء، معاني القرآن: ٢٠٣/١، والثمانيني، شرح التصريف: ١٤٤.

(٥) السامرائي، دراسات في اللغة: ١٢٤.

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٧٣/٥.

مظاهر التطور التاريخي إذ لا يوجد سبب يجعلها تخرج عن النظام القواعدي للغة العربية^(١).

وذهب بروكلمان إلى أن زيادة لاحقة الميم آخر اللفظ (ابنم) في العربية له آثار من معنى التعريف في الأكديّة وذلك في معرض حديثه عن البحث عن مظهر مماثل لزيادة الميم آخر اللفظ في اللغات السامية^(٢).

والحقيقة أن تفسير المحدثين لزيادة الميم في (ابنم) يرجع إلى جذور تاريخية بحتة مستنديين إلى وجود نظائر لهذه الزيادة في بعض اللغات السامية مختلف عن زياد الميم في عليه؛ لأن الغرض من وجوده في بعض اللغات السامية مختلف عن زياد الميم في (ابنم) في العربية^(٣)، وزيادته في العربية مؤذنة بزيادة المعنى قال الصبان: "وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى"^(٤)، وزيادة الميم في (ابنم) تفيد التوكيد والمبالغة^(٥)، وكذلك لوجود نظائر لزيادة الميم في آخر الكلمة، نحو: بلعوم وحلقوم ودلقم ودردم، ودقعم، وفسحم، وزرقم، وستهم^(٦)، ويؤيد زيادة الميم في (ابنم) هو أن الجمهور مجمعون على ذلك ولم يقل أحد منهم أنها ترجع إلى اللغات القديمة^(٧).

(١) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ١٣٤.

(٢) بروكلمان، فقه اللغات السامية: ٥١.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١٨٥.

(٤) الصبان، حاشية على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك: ٤٦٦/١.

(٥) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٦٨٣/٢.

(٦) ابن جنى، الخصائص: ٥٣/٢.

(٧) سيبويه، الكتاب: ٣/٣٦٢، والأنصاري، النوادر في اللغة: ٢٥٢، والمبرد، المقتضب: ٩٣/٢،

وابن السراج، الأصول في النحو: ١/٣٧٠، وابن جنى، الخصائص: ١٨٤/٢، والثمانيني، شرح

التصريف: ٢٤٤.

٦-زيادة لاحقة الميم آخر الكلمة إذا حذف من أولها حرف؛ لغرض التوكيد،

نحو: شدقم

قال الخطابي: "الشدقم: الواسع الأشدق، يوصف به الرجل البليغ المنطيق، وهو الشدقمي أيضاً وأصله الأشدق زيدت فيه الميم. قَالَ الفراء: العرب تزيد الميم...، إذا أسقطوا من أولها شيئاً مثل: زرقم وستهم وشدقم"^(١).

وردت ألفاظ في العربية ختمت بميم زائدة لاحقة خفيفة إلا أن زيادتها تؤدي معنى وظيفاً وهو توكيده من لفظه، نحو: شدقم^(٢)، الذي لحقته الميم رابعة بعد لام (فعل) على وزن (فَعْلَم) وزيادتها جاءت بعد ثبت؛ لكيلا تتداخل أصول الكلمة الثلاثية والرباعية^(٣).

وزيادة لاحقة الميم آخر الكلمة قليل، والذي قضى بزيادة لاحقة الميم آخر الكلمة هو الاشتقاق، ولولا الاشتقاق لكانت لاحقة الميم من الأصل، ولكن للاشتقاق كان زائداً، بمعنى أن آخر الكلمة لم يكن من مواضع زيادة لاحقة الميم، وإنما موضع زيادتها هو أول الكلمة، فقول المتكلم: شدقم بمعنى أشدق دل على زيادة لاحقة الميم^(٤).

وذهب ابن يعيش إلى أن زيادة لاحقة الميم آخر الكلمة إنما جيء به للمبالغة؛ لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى^(٥).

(١) الخطابي، غريب الحديث: ٤٦٧/٢-٤٦٨.

(٢) ابن جنى، سر صناعة الإعراب: ١٠٤/٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢٧٣/٤، والمبرد، المقتضب: ٥٩/١.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو: ٣٥٣/٣، وابن جنى، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: ١٥٠-١٥١.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل: ٣٣٣/٥.

وإنما كانت لاحقة الميم أولى بالزيادة من بين سائر الحروف، لأنها من زوائد الأسماء، ولا حظ للفعل فيها ^(١)، وزيادتها في الأسماء نسبية فيقل مجيء الميم حشواً، بل إذا جاءت زائدة غير أول، إنما تزداد طرفاً ^(٢).

ولم يصوّب الباحثون المحدثون رأي اللغويين القدامى فيما ذهبوا إليه من أن دلالة لاحقة الميم آخر الكلمة تدل على معنى وظيفياً هو التوكيد؛ لأنهم يرون لاحقة الميم بمثابة التنوين كما هو الحال في بعض اللغات السامية التي يؤدي الميم ما يؤديه النون في اللغة العربية من أمر التنوين، وأنه قد "احتفظت العربية الفصيحة بكلمات قليلة العدد تشير إلى هذه الميم التي أضيفت زيادة للتمييز في اللهجات العربية الجنوبية، وكوّنت مع هذه الكلمات شكلاً خاصاً حتى صارت وكأنها جزء من بنية الكلمة" ^(٣).

وذهب براجشتراسر إلى أن "الميم الأصلية في أواخر الكلمات صارت نوناً عربية، وذلك أن قلب الميم نوناً مطرد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط، ولم يتعدّها إلى أوائلها ولا أواسطها مثاله التنوين، فإن أصله ميم كما كان في الأكديّة، والسبئية، مثل: بيت، وبيت، وبيتاً أصلها: بيتّم، وبيتّم، وبيتّم، وكلمة (أن) فإنها في العبرية (أم)" ^(٤).

والذي يظهر أن براجشتراسر كان متأثراً باللغات السامية التي درسها دراسة متعمقة، وأنه أراد أن يجعل هذه الظاهرة اللغوية الخاصة بالعربية (وهي التنوين) لها أصل من اللغات السامية، ويزداد الأمر وضوحاً من قوله: "تري أن أكثر ضلالات

(١) ابن الوراق، علل النحو: ٤١٤، والملك المؤيد، الكناش في فني النحو والصرف: ٢١٠/٢.

(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٩٤٦/١٠.

(٣) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ١٣٥.

(٤) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ٢٧.

النحويين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية على أن بعضها كان شائع الاستعمال في زمانهم"^(١).

والقول بزيادة لاحقة الميم آخر الكلمة ادعى مما ادّعاه براجشتراسر، وقوله بعيد عن الصواب وذلك لوجود كلمات في بطون أمات الكتب القديمة ختمت بلاحقة الميم الزائدة، نحو: شدقم وزرقم، ولم تكن إلا كلمات زاد فيها المتكلم لاحقة الميم آخرها؛ لمعنى وظيفي هو التوكيد أو أنها من بقايا اللغة العربية الجنوبية القديمة.

وقد أجمع أهل اللغة أن (شدقم) أصله من (أشdq)، والميم فيه زائدة، وزيادة لاحقة الميم آخر الكلمة مما جرت عليه طبيعة العربية، ويراد به في الغالب معنى وظيفيًا هو التوكيد أو المبالغة، وذلك؛ لأن الميم مما يحسن الوقوف عليه^(٢).

وقول أهل اللغة بزيادة لاحقة الميم آخر الكلمة يوافق قاعدتهم التي تفيد بأن الزيادة في المبنى تصاحبها-غالبًا-زيادة في المعنى، ومن هذه الزيادة زيادة لاحقة الميم في (شدقم)^(٣).

٧- مجيء الاسم المفرد على (أفعل)، نحو: أنك

قال الأصهبهاني: في الحديث (مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ). الْآنُكَ: هو الْأَسْرُبُ، وَيَجْعَلُهُ بَعْضُهُم الْخَالِصَ مِنْهُ، حَكَى ثَعْلَبٌ عَنْ أَبِي الْمُنْذِرِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: هَذَا رِصَاصٌ آنُكَ: يَعْنِي الْخَالِصَ، وَحَكَى ثَعْلَبٌ

(١) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ٥٢.

(٢) سيويه، الكتاب: ٣/٣٦٢، والأنصاري، النواذر في اللغة: ٢٥٢، والمبرد، المقتضب: ٩٣/٢،

وابن السراج، الأصول في النحو: ١/٣٧٠، وابن جني، الخصائص: ٢/١٨٤، والثمانيني، شرح

التصريف: ٢٤٤، والسامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته: ١٤٨.

(٣) عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة: ٢١.

أنه لم يُوجد في كلامهم أَفْعَلٌ في الواحدِ عَيْرٌ هذا^(١). وللتحويين آراء حول الاسم (الآنك) على ثلاثة أقوال هي:

الأول: أن يكون (الآنك) اسماً مفرداً جاء على وزن (أفْعَلٌ)، إذ لا يوجد اسم في الكلام غيره، وهذا رأي ثعلب من الكوفيين قال السيرافي: "وأما (أفْعَلٌ) فنظيره في الواحد ما ذكره بعض الكوفيين: (آنك)^(٢)، ولا يوجد في كلام العرب أَفْعَلٌ غيره^(٣).

الثاني: أنه لا يوجد في كلام العرب بناء على (أفْعَلٌ) مفرداً إلا جماعاً، وهذا القول محكي عن الخليل^(٤)، وقد نفى سيبويه أن يكون في الواحد (أفْعَلٌ) في الأسماء والصفات قال سيبويه: "لا يكون في الأسماء والصفات أَفْعَلٌ إلا أن يكسر عليه الاسم للجمع نحو أكلبٍ، وأعبدٍ. وليس في شيءٍ من الأسماء والصفات أَفْعَلٌ"^(٥).

وقد أهمل البصريون بناء (أفْعَلٌ) في الأسماء المفردة وتركوه؛ لأنه أعجمي، ولا يعتد بالأبنية الأعجمية فيما ذكر من الأبنية العربية^(٦)، ولم ينص الجواليقي على أن (الآنك) اسم أعجمي^(٧).

الثالث: ويَحْتَمَلُ أن يَكُونَ الآنك على بناء (فاغلاً) وليس على بناء (أفْعَلٌ)، ومن ثم يكون على هذا البناء شاذاً؛ لأنه ليس في الكلام بناء على (فاغَلٌ) بضم العين^(٨).

(١) الأصبهان، المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث: ٩٨/١.

(٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه: ٤٩٥/٣.

(٣) ابن فارس، مجمل اللغة: ١٠٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤٩٦/٤.

(٥) سيبويه، الكتاب: ٢٤٥/٤.

(٦) السيرافي: شرح كتاب سيبويه: ٤٩٥/٣.

(٧) الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي: ٢٤.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤٩٦/٤.

والظاهر أن (الآنك) اسماً مفرداً جاء على وزن (أفعل)؛ لأن له نظائر في الكلام، وقد ذكرها المتأخرون، ومثّلوا لها، نحو: أبهّل: نبات، وأنعم وأثمد: مواضع، وأسقفُ النصارى: مواضع والأسقفُ: لغة في الأسقف، وقد جاء أدْرَحَ وأسنمَة: اسمان لموضعين. فإن قيل: أدْرَحَ جمع لم يعرف واحده سمّي به المكان فذلك غير ممكن في أسنمة؛ لأن أفعلّة بالهاء لم يأت جمع شيء البتة، وكذلك (أجمع) في نحو: جاء القومُ بأجمعهم: لغة في أجمعهم^(١)، وحكي أصبُع^(٢)، وهذا الرأي هو الأقرب للصواب.

٨-زيادة الواو رابعة في بناء الاسم (ثندوة)

قال ابن الجوزي: "قال ابن السكيت هي الثندوة للحم الذي حول الثدي غير مهموز ومن همزها ضم أولها فقال ثندوة"^(٣).

وسأذكر أقوال العلماء في بناء (ثندوة) على النحو الآتي:

الأول: الثندوة، بفتح الثاء وترك الهمز، وقد اختلفوا في زيادة الحروف فمنهم من يجعل (الثندوة) على وزن (فعلوة) بزيادة الواو الرابعة، فإذا لحقت الواو رابعة فإن اللفظ يكون على (فعلوة) في الأسماء دون الصفات، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "تلحق رابعة فيكون الحرف على (فعلوة) في الأسماء، نحو: ترقوة...، ولا نعلمه جاء وصفاً"^(٤)، وهذا يعني أن النون في (الثندوة) أصلية وليست زائدة^(٥)؛ وهو ما ذهب إليه الجوهري الذي يرى أن الثندوة، بفتح أولها غير مهموز، تكون على بناء (فعلوة)^(٦)،

(١) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٩٨، والحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:

٣٣٦/١، الصغاني، الشوارد = ما تفرد به بعض أئمة اللغة: ٢٠٧.

(٢) الزبيدي، الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً: ٧.

(٣) ابن الجوزي، غريب الحديث: ١/١٢٩.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٤/٢٧٥.

(٥) سيبويه، الكتاب: ٤/٢٧٥، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ٦٩.

(٦) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٦/٢٢٩١.

فالنون لا تزداد ثانية إلا بثبّت^(١)، وأن الواو في (الثَّنْدُوة) هي الزائدة لأمرين هما: الأول: أنّها مع ثلاثة أحرف أصول. والآخر: أنّها لو كانت أصلاً لكانت على (فَعْلَل) ولا نظير (فَعْلَل) في أبنية الأسماء^(٢)، ومن العرب من يرى أنّها (الثَّنْدُوة) بضم الثاء، ويجعل النون زائدة والواو أصلية ومن ثم يكون وزنها عندهم على (فُعْلَلَة)، ومن المعلوم أنّ النون لا تزداد بعد الفاء إلا بدليل، ولا دليل على زيادتها في (ثُنْدُوة)، والقول بعدم زيادة النون فيها يؤكد أنّها رباعية ووزنها هو (فُعْلَلَة)^(٣).

الثاني: الثَّنْدُوة، بضم الثاء، وترك الهمز، فتكون على وزن (فُعْلَلَة)، والنون والواو أصلية لا زائدة^(٤).

الثالث: ثُنْدُوة بضم الثاء في أولها والهمز، وتكون على وزن (فُعْلَلَة)، وروي عن الفارسي أنّ (ثُنْدُوة) رباعية والنون فيها أصلية^(٥)، ومن فتح الثاء وهمزها، وقال: ثُنْدُوة، فهي على وزن (فُعْلَلَة)^(٦).

الرابع: الثَّنْدُوة بالضم والهمز، فإذا همزت فهي فُعْلَلَة بأصالة الهمزة أو (فُعْلَوَة) بزيادة الهمزة فيها، وقيل: ثُنْدُوة، من ثُنْدَن، فوزنها (فُعْلَوَة)، فيكون (ثُنْد) من المقلوب، والقلب كثير في الكلام^(٧).

(١) ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: ٣٨١.

(٢) العكبري، اللباب علل البناء والإعراب: ٢٥٠/٢.

(٣) ابن سيده، المخصص: ١٥٥/١.

(٤) الزبيدي، تاج العروس: ١٦٣/١.

(٥) ابن سيده، المخصص: ١٥٥/١.

(٦) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها: ١٦/٢.

(٧) أبو عبيد الهروي، غريب الحديث: ٣٣٦/٤، والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها:

ومن يحتكم إلى الأصول العربية العامة لوزن (تَنْدُوة) بفتح الثاء، وترك الهمز يجد أن الراجح هو وزنها (فَعْلُوة) لأسباب هي:

- كثرة هذا البناء، وأن النون فيها ليست زائدة إذ أنها لا تزداد ثانية إلا بدليل، ولا دليل هنا يدل على زيادتها.

- أن موقع (تَنْدُوة) وجميع لغاتها في المعاجم العربية هو الجذر الثلاثي الصحيح (تند) ^(١).

- أن الواو تزداد فتلحق رابعة ويكون الحرف على (فَعْلُوة) في الأسماء ^(٢).

- لا يصح أن تكون (تندوة) على وزن (فَعْلَة) والنون فيها زائدة؛ لأن النون لا تزداد ثانية إلا بدليل، ولا دليل في (تندوة) يدل على زيادتها ولا تكون (تندوة) على وزن (فَعْلُوة) لأن هذا البناء لا وجود له في العربية.

- لا يجوز فتح ثاء (تَنْدُوة) مع همزها؛ لأنها تكون حينئذ فَعْلُة أو فَعْلُوة وكلاهما بناءً عدم ولا تكون تَنْدُوة فَعْلُة لذلك أيضًا وأن الواو لا تكون أصلاً في الأزيعة ^(٣).

٩- الأصل في بنية الآن

قال تعالى: ﴿ قَالُوا أَلَكِن جِئْت بِالْحَقِّ ﴾ ^(٤)، قال الهروي: "قال الفراء: هو في الأصل: (أوان)، وهو اسم لحد الزمانين الذي أنت فيه" ^(٥). وأصل الآن عند جماعة

(١) الخليل، العين: ١٩/٨، وابن دريد، جمهرة اللغة: ١٢٤٠/٣، والأزهري، تهذيب اللغة: ٦٤/١٤،

وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: ٢٩٦/٩، وابن منظور، لسان العرب: ٧٧/١٣، والزيدي،

تاج العروس: ٣٤ / ٣٢٨.

(٢) سيوييه، الكتاب: ٢٧٥/٤.

(٣) ابن سيده، المخصص: ١٥٥/١.

(٤) البقرة: ٧١.

(٥) الهروي، الغريبين في القرآن والحديث: ١٢٣/١.

البصريين وعند الفراء في أحد قوليه أوان، وقد تعرض الصرفيون لبنية (الآن) واختلفوا فيها على أقوال هي على النحو الآتي:

الأول: أن أصل (الآن) من: (أوان)، واوي العين، وقد ذكره الخليل تحت جذر (أون) وهو قول جماعة البصريين^(١)، ومن العرب من يقول: آن يئين، فهو (فَعِلْ يَفْعَلْ) من الأوان، والأوان: الحين^(٢).

وهذا القول هو عند الفراء في أحد قوليه إذ يرى أن الأصل في (الآن) كان (أوان)، حذفت منها الألف فصارت (أون) ثم غيَّرت واو (أوان) إلى الألف كما قالوا في الراح: الرِّيحَ واستدل على رأيه بقول الشاعر:

كَأَنَّ مَكَائِي الْجَوَاءِ غُدِيَّةً ... نَشَاوِي تَسَاقُوا بِالرِّيَّاحِ الْمُفْلَقِلِ^(٣)

ووجه الاستشهاد هو أن الفراء جعل الرياح، و(الأوان) على جهة (فعل)، ومرة على جهة (فَعَال) كما قالوا: زمن وأزمان^(٤).

وقد نقل أبو حيان عن الفراء أن أصل (الآن): (الأوان) فقلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين^(٥)، ولكن هذه العلة ضعفت؛ لأن الواو قبل الألف لا تقلب مثلها مثل: الجواد والسواد^(٦).

الثاني: أن أصل (الآن) من آن الشيء يئين، أي: إذا أتى وقته، كقول المتكلم: (آن لك أن تفعل كذا)، أي: أتى وقته، ثم أدخل المتكلم الألف واللام على (آن)، وهو

(١) الخليل، العين: ٤٠٣/٨، والزجاجي، اللامات: ٥٦.

(٢) الخليل، العين: ٤٠٣/٨، وسيبويه الكتاب: ٣٤٥/٤.

(٣) البيت من الطويل؛ امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت ٥٤٥ م)، ديوانه: ٦٨، والبيت منسوب في الفراء، معاني القرآن: ٤٦٨/١ لأبي القمقام الفقعسي.

(٤) الفراء، معاني القرآن: ٤٦٨/١، والهروي، الغريبين في القرآن والحديث: ١٢٣/١.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥/٨.

(٦) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٨/٢.

مفتوح فتركها على فتحه، أي: على (فَعَلَ) فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ) وهو وجه جيد عند الفراء^(١).

ودخول الألف واللام على (آن) يعني أنها نقلت إلى الاسمية، ولكنها احتفظت ببنائها على الفتح؛ لأنها في الأصل فعل ماضٍ مبني على الفتح، واستدل الفراء على ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم "أنه نهى عن قِيلَ وَقَالَ"^(٢)، ف (قيل وقال) فعلان ماشيان بقيا على فتحهما^(٣).

ومن الكوفيين الكسائي ممن قال بأن أصل (آن يئين)، يقول الزجاجي: " وقال الفراء والكسائي إنما هو محكي وأصله من آن الشيء يئين بمعنى حان يحين"^(٤). واعترض بعض العلماء على رأي الفراء من جهتين هما^(٥):

الأولى: أن أصل (الآن) منقول فعل ماضٍ؛ لأن (الآن) لو كان فعلاً لم تدخل عليه الألف واللام، كما أنها لا تدخل على قيل وقال.

الثانية: أن (الآن) لو كان فعلاً لافتقر إلى فاعل، وظهر عنه البناء والإعراب، ولكن لم يظهر عليه ذلك ومن ثم لم يتأثر بالعوامل الداخلة عليه كتأثر قيل وقال.

والراجع من القولين هو أن أصل (الآن) من (أوان)، لمناسبة المعنى للكلمة، فمعنى (الآن) هو الحين والقرب اللذان يطابقان لمعنى الاصطلاحي لـ(لأوان)^(٦)، ويقوي

(١) الفراء، معاني القرآن: ٤٦٨/١.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ١٠٠/٨.

(٣) الفراء، معاني القرآن: ٤٦٩/١.

(٤) الزجاجي، اللامات: ٥٦.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل: ١٣٢/٣، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: ٥١٧/١.

(٦) كراع النمل، المنجد في اللغة: ١٣٤، والفارابي، معجم ديوان الأدب: ١٨٠/٤، والأزهري، تهذيب اللغة: ٣٩٢/١٥.

ذلك ويؤكدده قول ابن قتيبة: "الآن: هو الوقت الذي أنت فيه، وهو حدّ الزّمانين: حدّ الماضي من آخره، وحدّ الزّمان المستقبل من أوله"^(١)

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في المسائل الصرفية في أبنية المصادر

يعرّف المصدر بأنه اسم يدل على الحدث مجرداً من الزمن، وقد أشار الخليل إلى مصطلح المصدر حين تحدث عن المادة اللغوية، فهو عنده أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال^(٢)، ويعدّ أقدم قول قيل في المصدر^(٣).

أما سيبويه فقد تعددت عنده المصطلحات المشيرة إلى المصدر، فهو عنده الحدث^(٤)، والأحداث^(٥)، واسم الحدثان^(٦).

ويبدو أن المصطلح استقر عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ)؛ ليكون أكثر دلالة على ما هو عليه في البحث النحوي، فالمصدر عنده: هو "اسم كسائر الأسماء؛ إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنما انفصلت عن المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصريفها، والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين"^(٧).

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ٢٧٩.

(٢) الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت، ٩٧/٧.

(٣) المؤدب، دقائق التصريف: ٤٤.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٣٦/١.

(٥) سيبويه، الكتاب: ١٢/١.

(٦) سيبويه، الكتاب: ٣٤/١.

(٧) ابن السراج، أصول النحو: ١٥٩/١.

وعرفه الجرجاني بأنه: ما دلَّ على الحدث، وسمي المصدر حدثاً، وحدثاناً، واسم معنى^(١)، وذكر ابن المؤدب أن المصدر لا هو بالفعل المحض، ولا بالاسم المحض؛ إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسماً محضاً لثني وجمع وأنث، وهو موحد في الأحوال كلها^(٢)، وزاد ابن جني على ذلك أنه اسم الجنس يقع لفظه على القليل والكثير^(٣).

واختلف النحاة في أصل المصدر:

* فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق عنه^(٤)؛ لأن الأفعال تصدر عنه، وتشتق منه، وهذا أحد ما يحتج به أهل البصرة في كون المصدر أصلاً للفعل^(٥)، ووافقهم في هذا ابن السراج؛ الذي يرى أن المصدر يعمل عمل فعله الذي اشتق منه^(٦).

* أما الكوفيون فيرون أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق عنه؛ مستدلين بأمرين^(٧):

الأول: أن المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان، وما يدل على معنى واحد كالمفرد، وما يدل على معنيين كالمركب، والمفرد قبل المركب.

(١) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الدار (٤٧١هـ)، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ٥٢/١، ١٩٨٧م، ٥٢/١.

(٢) المؤدب، دقائق التصريف: ٤٤.

(٣) ابن جني، اللمع في العربية: ٤٩/١.

(٤) العكبري، مسائل خلافية في النحو: ٧٣/١.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل: ٦٤/٤.

(٦) ابن السراج، الأصول في النحو: ١٣٧/١.

(٧) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢٦٠/١.

الثاني: أن المصدر جنس يقع على القليل والكثير، والماضي والمستقبل، فهو كالعوم، والفعل يختص بزمان معين، والعام قبل الخاص، وقد شبه المصدر بالنقرة من الفضة في أنها فضة فقط وما يتخذ منها من مرآة أو قارورة ونحو ذلك بمنزلة الفعل من حيث أن فيه ما في المصدر وزيادة كما أن المرآة فيها الفضة والصورة المخصوصة.

وقد أجمع النحويون على تسميته مصدرًا من وجهين^(١):

الوجه الأول: أن المصدر في اللغة: هو الموضع الذي تصدر منه الإبل وترده، فلما استحق هذا الاسم، وجب أن يكون الفعل هو الصادر عنه.

الوجه الثاني: أن الفعل يدل على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نفسه فقط، فلما كان المصدر أحد الشئيين اللذين دل عليهما الفعل بالواحد من الاثنين، فلهذا وجب أن يكون المصدر أصلًا للفعل.

ويشترط في المصدر أن يشتمل على أحرف فعله الماضي الأصلية والزائدة، إلا أن هذا الاشتمال قد يكون مقدرًا غير ظاهر كالواو في: أوصل، واستوطن، فإن الواو في مصادرها مقدر؛ لأنك تقول: إيصال في أوصل، واستيطان في: استوطن، فالواو موجودة ولكن بصورة لفظية أخرى، وكذلك الواو المنقلبة في دعا التي مصدرها دعاء أعلوا الواو فقلبت ثم أبدلت همزة، وكذلك شأن الياء المنقلبة في أهدى، وارتقى. فإن الياء مقدره أيضًا في: إهداء، وارتقاء^(٢)، ومن أبنية المصدر في كتب غريب الحديث الآتي:

(١) ابن الوراق، علل النحو: ٣٠٦/١.

(٢) تصريف الأفعال والأسماء: ١٣٠.

١- تَفَعَالٍ، بِكسر التاء

قال الخطابي: "أخبرني أبو عمر أنبأنا ثعلب عن الكوفيين...، قالوا: لم يأت من المصادر على تَفَعَالٍ إِلَّا حَرْفَانِ تَبْيَانٍ وَتَلْقَاءٌ"^(١).

يعد ما جاء من المصادر على (تَفَعَالٍ) بكسر التاء شاذاً، نحو: تَبْيَانٍ وَتَلْقَاءٍ، وذلك؛ أن المصادر تأتي على (التَفَعَالٍ) بفتح التاء^(٢)، قال ابن منظور: "التَّبْيَانُ: مصدرٌ، وَهُوَ شَاذٌ؛ لِأَنَّ الْمَصَادِيرَ إِنَّمَا تَجِيءُ عَلَى التَّفَعَالِ، بِفَتْحِ التَّاءِ، مِثَالُ: التَّدْكَارِ، وَالتَّكْرَارِ، وَالتَّوَكَّافِ، وَلَمْ يَجِيءْ بِالْكَسْرِ إِلَّا حَرْفَانِ وَهَمَا: التَّبْيَانُ وَالتَّلْقَاءُ"^(٣)، ولا يقاس عليهما^(٤).

وذهب السيرافي إلى أنه لم يجيء من المصادر على (تَفَعَالٍ) بكسر التاء إلا حرف واحد وهو تَبْيَانٍ مصدر بَيْنٍ^(٥)، وقد جوز الزجاج فتحه في غير القرآن، أي: يجوز أن يكون المصدر التَّبْيَانِ على التَّفَعَالِ^(٦)، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: "ليس في الكلام مصدر على وزن (تَفَعَالٍ) مكسور التاء إِلَّا حرفين وهما (تَبْيَانٍ) و (تَلْقَاءٍ)، فَإِنَّهُمَا مَصْدَرَانِ جَاءَا بِكَسْرِ التَّاءِ"^(٧)، ووافقه ابن خالويه^(٨).

وقد روى ثعلب عن الكوفيين والمبرد عن البصريين قالوا: لم يأت من المصادر على تَفَعَالٍ إِلَّا حَرْفَانِ هُمَا: تَبْيَانٍ وَتَلْقَاءٍ، فإذا تركهما المتكلم استوى له القياس في الكلام؛

(١) الخطابي، غريب الحديث: ٥٣/٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ١٧٢/٤.

(٣) ابن منظور، لسان العرب: ٦٧/١٣.

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة: ٣٥٦/١٥.

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١٦٧/٥.

(٦) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٢١٧/٣.

(٧) السجستاني، غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب: ١٦٧.

(٨) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٢٧٨.

لأن كل المصادر على (تَفْعَال) بتاء مفتوحة مثل: تَسْيَارٌ وتَذَكَارٌ، وجاز له في كل اسم أن يكون على تَفْعَال بكسر التاء، نحو: تَقْصَارٌ وتِمْتَالٌ^(١).

وذهب بعض أهل العلم إلى أن التبيين -بكسر التاء- لم يجئ على أنه مصدر، وإنما هو اسم وافق معناه معنى المصدر فاستعمل في موضعه كما استعمل كثير من الأسماء مواضع المصادر^(٢).

ولم يجئ من المصادر على (التَفْعَال) بالكسر إلا التبيين، والتلقاء، عند غير سيبويه، وسيبويه جعلهما اسمين من الأسماء التي وضعت موضع المصادر كـ (الغارة) وضعت موضع (الإغارة)^(٣)، وإن ما جاء من الأسماء على هذا المثال، أي: (تَفْعَال) فإنه مكسور، وقد جاءت أسماء يسيرة ليست بالكثير غير مصادر على (التَفْعَال) بلغت نحو: ستة عشر اسمًا^(٤).

٢- تَفْعَالٌ، بفتح التاء

قال الخطابي: "أخبرني أبو عمر أنبأنا ثعلب عن الكوفيين...، قالوا: لم يأت من المصادر على (تَفْعَال) إلا حَرْفَانِ تَبْيَانٌ وتَلْقَاءٌ. فإذا تَرَكْتَ هَذَيْنِ اسْتَوَى لَكَ الْقِيَاسُ فِي كَلَامِ النَّاسِ فَقُلْتُ فِي كُلِّ مَصْدَرٍ: تَفْعَالٌ بَفَتْحِ التَّاءِ مِثْلُ: تَسْيَارٍ وَتَهْمَامٍ. وَقُلْتُ فِي كُلِّ اسْمٍ: تَفْعَالٌ بِكَسْرِهَا مِثْلُ: تَقْصَارٍ وَتِمْتَالٍ"^(٥).

(١) ثعلب، معاني القرآن: ١١٧.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١٦٧/٥.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢٥٦/٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل: ٦٧/٤.

(٥) الخطابي، غريب الحديث: ٥٣/٢.

يراد بكل ما يبنى من المصادر على (تفعّال)، نحو: تيسار، وتهمام، تكثير الفعل والمبالغة فيه ^(١)، وليس في هذه المصادر، أي: ما جاء على (تفعّال) ما هو جارٍ على (فَعَلَّ) لكن لما أراد المتكلم التكثير؛ عدل به عن مصدره، وزاد فيها ما يدل على التكثير؛ لأنّ قوّة اللفظ تُؤدّن بقوّة المعنى ^(٢).

فما جاء من مصدر (فَعَلْتُ) فيه على غير ما يجب للفعل، فإنه يبنى بناء آخر، أي: على (تفعّال)، وزيادة التاء في أوله والألف في ثالثه يدل على أنه معدول به عن الأصل؛ وإنما لحقته هذه الزوائد (التاء والألف) للإيذان بكثرة المصدر وتكريره ^(٣).
وكان الفراء يجعل المصدر على (التفعّال) بمنزلة التفعيل، والألف في (التفعّال) عوضاً من الياء في (التفعيل)، ويجعل ألف المصدرين: (التكرار والترداد) بمنزلة ياء تكرير، وترديد ^(٤).

والملاحظ أن الفراء جعل المصدر على (التفعّال) بمنزلة (التفعيل) الذي يفيد تكثير الفعل، فقلب ياءه ألفاً كما في: (التكرار) الذي أصله (التكرير)، وكلام الفراء يرجع إلى خلفية مذهبية كوفية ^(٥)، قال الأسترباذي: "الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون (التفعّال) بمنزلة (التفعيل) وألف التكرار بمنزلة ياء التكرير" ^(٦).
وقد خالف رائد المذهب البصري الفراء وغيره من الكوفيين إذ ذهب إلى أن (التفعّال) تكثير للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، يقول: "باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت،

(١) سيبويه، الكتاب: ٤/٨٤، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٤/٦٠، وابن يعيش، شرح المفصل: ٣٣٧/٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/٦٧.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو: ٣/١٣٦.

(٤) الفراء، المقصور والممدود: ٢٤-٢٥.

(٥) الفراء، المقصور والممدود: ٢٤-٢٥.

(٦) ركن الدين الاسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ١/٣٠١.

فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر كما أنك قلت في: **فَعَلْتُ فَعَلْتُ** حين كثرت الفعل، وذلك قولك في **الْهَذْرُ**: التَّهْذَارُ، وفي **اللَّعْبُ**: التَّلْعَابُ، وفي **الصَّفْقُ**: التَّصْفَاقُ، وفي **الرد**: التَّرْدَادُ...، وليس شيء من هذا مصدر **فَعَلْتُ**، ولكن لما أردت التكاثر بنيت المصدر على هذا كما بنيت **فَعَلْتُ** على **فَعَلْتُ** ^(١).

ولعل الراجح فيما يبدو من هذين المذهبين مذهب سيبويه؛ لأنه الأظهر والأقوى لما فيه من قوة الحجة بدليل أنه يقال: **(التَّلْعَابُ)** ولا يقال: **(التلعب)**، ولو كان **(التَّلْعَابُ)** بمنزلة **(التلعب)** لقالوا: **التلعب** ^(٢).

٣- فَعْلَانُ

قال الحري: **"أَخْبَرْنَا الْأَثْرَمَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾** ^(٣)، **أَخْبَرْنَا أَبُو عَمْرٍ عَنِ الْكَسَائِيِّ: يُنْقَلُ وَيُخَفَّفُ مِنْ شَنِتُّ أَشْنَا شَنَاٰنًا وَشَنُوعًا وَشُنَاٰنًا...** **أَخْبَرْنَا سَلْمَةَ عَنِ الْفَرَاءِ: إِذَا كَانَ مَصْدَرًا نُقِلَ** ^(٤).

الأصل في أمثلة هذا البناء **(فَعْلَانُ)** أن تدل على التحرك أو الاضطراب والتقلب، وأمثله ترد من الفعل اللازم **"وإن اختلفت أبنية أفعالها لتقارب معانيها، وذلك، نحو: (الغَلْيَانُ)، ف (الغَلْيَانُ) مصدرُ (غَلَى يَغْلِي) مثل: (جَلَسَ يَجْلِسُ) في الصحيح، و(النَّرْوَانُ) مصدر (نَزَا يَنْزُو) مثل: (قَعَدَ يَقْعُدُ)، فأبنية الأفعال مختلفة، ومصادرهما متفقة على (فَعْلَانُ)؛ وذلك لتقارب معانيها. وإنما يكون ذلك لما فيه اضطرابٌ وحركةٌ في**

(١) سيبويه، الكتاب: ٨٤/٤.

(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٨٠٨/٨.

(٣) المائدة: ٨.

(٤) الحري، غريب الحديث: ٨٧٣/٢.

ارتفاع، نحو: (النقزان)، و(النقزان)، ومثله: (العسلان)، و(الرتكان)، وهما: ضربان من العَدُو^(١).

وذهب الفراء إلى أن ﴿شَنَانٌ﴾ يروى بالتخفيف والتثقيب، والوجه أنه إذا كان مصدرًا أن يثقل^(٢)، ولم يتوفر في المصدر ﴿شَنَانٌ﴾ الذي هو على (فعلان) شرط التحرك أو الاضطراب والتقلب، ولم يرد من الفعل اللازم، وإنما جاء متعديًا في هذا الفعل، نحو: شَنَنْتُهُ شَنَانًا؛ لذلك عدّه سيبويه شاذًا إذ يقول: "وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيءٌ، نحو: شَنَنْتُهُ شَنَانًا"^(٣)، ووافق سيبويه الرضي في أن (الشَنَان) شاذ وبين سبب شذوذه وهو أنه ليس فيه ما يدل على الاضطراب^(٤).

وقول الكسائي إن ﴿شَنَانٌ﴾ يَنْقَلُ وَيُخَفَّفُ مِنْ شَنَنْتِ أَشْنَأُ شَنَانًا وَشَنُوعًا وَشُنَأًا^(٥)، يشير إلى أنه يجوز أن يأتي المصدر من ﴿شَنَانٌ﴾ على (فعلان) بسكون العين، وفتحها، وقد قرئ قوله تعالى ﴿شَنَانٌ﴾ بسكون العين وفتحها^(٦)، وفتح العين وسكونها شاذان من وجهة نظر الجوهري، ووجه شذوذهما عنده هو أن التحريك شاذ في المعنى؛ لأن (فعلان)، إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب،

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٥١/٤.

(٢) الفراء، معاني القرآن: ٣٠٠/١، والحري، غريب الحديث: ٨٧٣/٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١٥/٤.

(٤) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١٥٦/١.

(٥) الحري، غريب الحديث: ٨٧٣/٢.

(٦) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ٢٤٢.

كالضربان، والخفقان، والتسكين شاذ في اللفظ؛ لأنه لم يجئ شيء من المصادر عليه^(١).

وقد ردد المحدثون ما قاله القدامى من اللغويين بخصوص دلالة بناء (فعلان) على الحركة والاضطراب^(٢)، غير أن بعض المحدثين جعل هذا البناء يدل على تكرار الحدث وتقطيعه ومثل له: بالبرقان والخفقان^(٣)، ورأي المحدثين لا يخرج عن دائرة الحركة التي نص اللغويون القدامى عليها.

أما الفراء فيرى أن (الشنآن) بالإسكان الاسم، والشنآن المصدر، والظاهر أن كلام الفراء قريب من الصواب لأسباب هي:
- أن بناء (فعلان) ورد في القرآن من الثلاثي المتعدي كما جاء من الثلاثي اللازم.

- أن استعمال القرآن الكريم المصدر (فعلان) من المتعدي دليل كبير على أن (فعلان) قد يأتي من الثلاثي المتعدي.

- أنه لا معنى إذا ما جعلنا كل ما ورد في القرآن خلاف القاعدة من الشواذ كما نصّ الرضي^(٤).

- أن اللغويين يرون أن معنى شنآن: البغض، والبغض: نقيض الحب، والبغض شيء داخلي يتحرك داخل الإنسان، ويؤدي للاضطراب.

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٥٧/١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٥١/٤.

(٣) أنيس، من أسرار اللغة: ١٧، وشاهين، المنهج الصوتي رؤية جديدة في الصرف العربي: ١١٠.

(٤) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١٥٦/١.

٤- المصدر: فَعَلَ وَفُعَلَ

قال أبو عبيد: "قَالَ الْكَسَائِيُّ: أَيَّامَ أَكَلَ وَشَرِبَ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَكَانَ يَرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ بَعَثَ مَنَادِيًا فَنَادَى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: إِنَّهَا أَيَّامُ أَكَلَ وَشَرِبَ. وَكَذَلِكَ كَانَ الْكَسَائِيُّ يَفْرُوهُمَا: ﴿ فَشَرِبُوا شَرَبَ الْهَيْمِ ﴾^(١)، والمحدثون يُفُولُونَ: أَكَلَ وَشَرِبَ"^(٢).

آراء اللغويين في مصدر الفعل (شرب) إلى ثلاثة أقوال:

الأول: شَرِبَ -بفتح الشين؛ لأن الفعل المتعدي إذا كان من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر العين من الماضي وفتحها في المضارع، نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ، فإن المصدر منه يكون على (الفَعَلَ) بفتح الفاء وسكون العين، وعلى هذا يكون المصدر من الفعل (شرب): هو (شَرَبًا) على (فَعَلَ) بفتح الفاء وسكون العين وهو المصدر المقيس^(٣).

وذهب المبرد إلى أن الأصل في (فَعَلَ)، نحو: (شرب) أن يجيء على (فَعَلُ) مَفْتُوح الأول ساكن الثَّانِي^(٤)، وقد استدل المؤدب على مجيء المصدر من الفعل (شرب) على (فَعَلَ) بقول الشاعر:

وَالشَّرْبُ صَرَعَى حَوْلَ نَاجُورِهِمْ تَرَى مِنَ السُّكْرِ سَمَادِيرًا^(٥)

وقرأ بعض قراء مكة والبصرة والشام (شَرَبَ الهيم) بفتح الشين على أنها مصدر وهو القياس^(٦).

(١) الواقعة: ٥٥.

(٢) ابن سلام، غريب الحديث: ١/١٨٣.

(٣) المؤدب، دقائق التصريف: ٦٤.

(٤) المبرد، المقتضب: ٢/١٢٤.

(٥) البيت من السريع، وهو غير منسوب في المؤدب، دقائق التصريف: ٨٣.

(٦) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ٦٢٣.

الثاني: شُرِبَ -بضم الشين-على وزن (فُعَل)؛ لأن الفعل (شَرِب) من الأفعال الثلاثية الصحيحة المتعدية التي يجيء المصدر منها على (فُعَل) مضموم الأول فنحو: شربته شُرْبًا^(١)، وعلى هذا قرأ الكسائي (شُرِب) في قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُونَ شُرْبَ أَلْهِمِ ۝٥٥ ﴾ بضم الشين على (الفُعَل)، وكذلك عامة قراء الكوفة، والمدينة^(٢).

وجوز المؤدب مجيء المصدر من الفعل الصحيح المتعدي على (فُعَل) نحو: شرب شُرْبًا^(٣)، وتردد السهيلي إذ يرى تارة أن (الشُّرْب) عبارة عن المشروبات وعلى هذا يكون الشرب بضم الشين اسمًا، وتارة أخرى أن (الشُّرْب) أجري مجرى المصدر الذي اشتق الفعل منه، وعد ذلك من باب الاتساع^(٤)

والظاهر أن الشُّرْب بضم الشين الاسم، وهذا ما ذهب إليه المحققون^(٥)، ونسب ابن الجوزي للفراء بأن الضم لغة إذ يقول: "قَالَ الْفَرَاءُ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ لُغَاتٌ"^(٦)، ولكنه لم ينسبها هذه اللغة.

الثالث: شَرِبَ -بكسر الشين-على وزن (فُعَل) قال ابن الجوزي: "قال الفراء...، وَالْكَسْرُ لُغَاتٌ"^(٧).

(١) المبرد، المقتضب: ١٢٤/٢.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ٦٢٣.

(٣) المؤدب، دقائق التصريف: ٨٣.

(٤) السهيلي، نتائج الفكر في النحو: ٢٨٥.

(٥) العكبري، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١٤٦.

(٦) ابن الجوزي، غريب الحديث: ٥٢٤/١.

(٧) ابن الجوزي، غريب الحديث: ٥٢٤/١.

قال ابن الجوزي: "شَرِبَ وَرُوِيَ بِفَتْحِ الشَّيْنِ، قَالَ الْفَرَاءُ: الضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ لُغَاتُ وَالْفَتْحُ أَقْلَهَا إِلَّا أَنْ الْغَالِبَ عَلَى الشَّرْبِ جَمْعُ شَارِبٍ وَعَلَى الشَّرْبِ الْحِظُّ وَالنَّصِيبُ مِنَ الْمَاءِ"^(١).

وأظن أن الصواب أنه يجوز الجمع بين الثلاثة الأقوال، فـ (شَرِبَ) بفتح الشين أفصح وأقيس، وهي المصدر؛ لأن الغالب على هذه الأفعال المتعدية مما جاء على (فَعَلَ) (يفعل) أن يكون مصدره (فَعَلًا)^(٢)، وهي قراءة قرأ بها علماء القراءة، وكذلك (شَرِبَ) بضم الشين؛ لأنها قراءة عامة قراء الكوفة، والمدينة^(٣)، ولا يوجد مانع يمنع من أن يكون (شَرِبَ) مصدرًا؛ لأن ابن يعيش لم يجزم بأن كل فعل جاء على (فَعَلَ) (يفعل) أن يكون مصدره (فَعَلًا) وإنما قال: "الغالب على ما كان من هذه الأفعال متعديًا أن يكون مصدره (فَعَلًا)"^(٤)، وهذا يعني أنه يمكن أن يجيء مصدر الفعل المتعدي (شَرِبَ) على (فُعِلَ) بفاء مضمومة، قال المؤدب: "ويجيء المصدر منه على (فُعِلَ)، نحو: (شَرِبَ)^(٥)، ولكن أكثر ما جيء من المصادر جاء على (فُعِلَ).

ويجوز أن يكون (شَرِبَ) -بكسر الشين- على وزن (فَعَلَ) مصدرًا بدليل قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾^(٦)، وعند الفراء أن الشَّرْبَ والشَّرْبَ مصدران^(٧)، وشَرِبَ، وشَرِبَ، وشَرِبَ لغات محكية عن العرب^(٨).

(١) ابن الجوزي، غريب الحديث: ٥٢٤/١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤٧/٤.

(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ٦٢٣.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤٧/٤.

(٥) المؤدب، دقائق التصريف: ٦٤.

(٦) الشعراء: ١٥٥.

(٧) الفراء، معاني القرآن: ٢٨٢/٢.

(٨) الفراء، معاني القرآن: ٢٨٢/٢.

٥- الخِتَامُ مُصَدَّرٌ عَلَى (فِعَالٍ)

قال تعالى: ﴿خِثْمُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ ﴿٦٦﴾﴾^(١)، قال الحربي: "أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ، عَنِ الْفَرَّاءِ: الْخَاتَمُ وَالْخِتَامُ سَوَاءٌ الْخَاتَمُ الْإِسْمُ، وَالْخِتَامُ الْمُصَدَّرُ"^(٢).

جاء مصدر الفعل الثلاثي المتعدي أو المتجاوز (خَتَمَ) على (فِعَالٍ)؛ للدلالة على انتهاء الغاية، قال سيبويه: "جاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال: فِعَالٍ"^(٣)، نحو: خِتَامٌ، والخِتَامُ هو الطين الذي يُخْتَمُ به على رؤوس الآنية، والشمع الذي يختم به الكتاب. وَخِتَامُ الْوَادِي: أَقْصَاهُ، وَخِتَامُهُ مِسْكٌ، يَعْنِي: آخِرُ مَا يَجِدُونَهُ رِيحِ الْمِسْكِ، وَيُقَالُ: بَلَّ أَرَادَ بِهِ خَاتَمَهُ يَعْنِي: خِتَامَهُ^(٤).

وقد أجمع القراء فيه على كسر الخاء في (خِتَامُهُ مِسْكٌ)؛ لأن التاء قبل الألف يراد به: آخر شرايهم مسك، أي: مختوم بمسك، واختار الكسائي (خَاتَمَهُ) بفتح الخاء، وتأخير التاء مفتوحة بعد الألف. يريد به: آخر الكأس التي يشربونها مسك، كما تقول: خَاتَمَتُهُ مِسْكٌ، مستدلاً بقول المرأة التي تَقُولُ لِلْعَطَّارِ: اجْعَلْ لِي خَاتَمَهُ مِسْكَاً تَرِيدُ: آخِرَهُ، ولا فرق بين الخاتم والختام فهما متقاربان في المعنى، إلا أن الخاتم: الاسم، والختام: المصدر، وهو معنى قول الفرءاء: الْخَاتَمُ وَالْخِتَامُ سَوَاءٌ، وَالْأَشْهَرُ فِي الْقِرَاءَةِ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْخِتَامُ^(٥).

(١) المطففين: ٢٦.

(٢) الحربي، غريب الحديث: ٥٥٨/٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١٢/٤.

(٤) الخليل، العين: ٢٤١/٤-٢٤٢، والحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:

١٧١٤/٣.

(٥) الفرءاء، معاني القرآن: ٢٨٢/٢، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ٣٦٥-٣٦٦.

٦- فُعال وفَعَال

قال السرقسطي: "رَمَاهُ اللَّهُ بِالسَّوْفِ، كَذَا قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ، وَعَمَارَةٌ، وَقَالَ: سَمِعْتُ هِشَامًا^(١) يَعْني النَّحْوِيَّ، يَقُولُ لِأَبِي عَمْرٍو بِنِ الْعَلَاءِ: إِنَّ الْأَصْمَعِيَّ، يَقُولُ: السَّوْفُ بِالضَّمِّ، فَقَالَ: الْأَدْوَاءُ كُلُّهَا تَجِيءُ بِالضَّمِّ نَحْوَ النَّحَازِ وَالذُّكَاعِ وَالْخُمَالِ، فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: إِنَّمَا هُوَ السَّوْفُ"^(٢).

يصاغ المصدر (فُعال) بضم الفاء للدلالة على داء من باب (فَعَلَ-يَفْعُلُ) اللازم، نحو: (سكت-يسُكت) والمصدر منه السُّكَات على (فُعال)^(٣)، وقد ذكر واصفوا اللغة أن الأدواء كلها تأتي على (فُعال) بضم الفاء، نحو: النَّحَازِ والسَّهَامِ، وهما داءان، فهذا كله، وأشباهه بضم الفاء يجيء على (فُعال)^(٤).

ومن هذه الأدواء (السَّوْفِ) التي أتت بضم السين على وزن (فُعال)، وهو القياس^(٥)، لأن أكثر الأدواء والأوجاع في كلام العرب على فُعال^(٦)، والسَّوْفِ بضم السين هو المسموع عن هشام النحوي ومروي عن الأصمعي^(٧).

وربما خالفوا ما جاء عليه القياس فقالوا: (السَّوْفِ) بفتح السين لا بضمها على (فُعال) بفتح الفاء؛ للدلالة على الأدواء، هكذا قاله أبو عمر الشيباني: (السَّوْفِ) بفتح

(١) هو، أبو عبد الله، هشام بن معاوية، الضرير الكوفي، النحوي. أحد أعيان أصحاب الكسائي،

المتوفي سنة: ٢٠٩ هـ، السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/ ٣٢٨.

(٢) السرقسطي، الدلائل في غريب الحديث: ١٠٩١/٣.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو: ٨٩/٣.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١٠/٤، وابن قتيبة، أدب الكاتب: ٥٨٠، والسرقسطي، الدلائل في غريب

الحديث: ١٠٩١/٣.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤٩٠/٢.

(٦) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: ٩٩.

(٧) السرقسطي، الدلائل في غريب الحديث: ١٠٩١/٣.

السَّيْنِ^(١)، فأنكر الأصمعي وغيره ما قاله أبو عمرو، فقال هكذا سمعته، وتابعه في ذلك عمارة^(٢)، ويعضد ويقوي ما قاله أبو عمرو هو أن سيبويه قال: " كما أنك قد تجيء ببعض ما يكون من داءٍ على غير فُعَالٍ وبابه فُعَالٌ"^(٣)، فيمكن أن يكون السَّوْف مِنْهُ^(٤).

وذهب ابن بري إلى أنه لم يرو (السَّوْف) بالفتح غير أبي عمرو، وليس بشيء^(٥)، وعدّ الخطابي السَّوْف، بفتح السين شاذًا خارجًا عن قياس أخواته، وذلك أن الأدواء كلها جاءت على وزن فُعَالٍ^(٦)، والظاهر أن (فُعَال) بضم الفاء يشارك (فُعَال) بفتح الفاء في لفظ السَّوْف؛ لاستئصال المتكلم الضم قبل الواو^(٧).

-
- (١) دا ع يصيب الإبل، الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مزار (ت ٢٠٦هـ)، الجيم، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية-القاهرة، د ط، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ١١٢/٢.
- (٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٥٨٠.
- (٣) سيبويه، الكتاب: ١١/٤.
- (٤) ابن سيده، المخصص: ٢٨٣/٤.
- (٥) ابن منظور، لسان العرب: ١٦٥/٩، والزيدي، تاج العروس: ٤٧٣/٢٣.
- (٦) الخطابي، غريب الحديث: ٦٠/٣.
- (٧) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ١٥٥/١.

الخاتمة

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

جمع البحث آراء الكوفيين الصرفية من كتب غريب الحديث التي ضمت آراءهم.

أبرز البحث تأثير آراء الكوفيين في مدونات غريب الحديث من حيث توجيه المعنى أو بيان أصل اللفظة.

قارن البحث بين ما ذهب إليه الكوفيون بالآراء الأخرى، واستعرض أدلة كل قول وحججه، وترجيح ما ظهر قوته، مدعمة ذلك بالدليل.

تجلى في البحث أن الطريقة التي تناول بها أصحاب مدونات غريب الحديث لآراء نحاة الكوفة تتمثل في نقل صاحب الرأي مع دليله دون اعتراض عليه أو إبداء رأي.

جمع البحث بين قولي البصريين والكوفيين في أن بناء الاسم (موسى) يكون على مُفعل بدليل أن الألف في الأبنية تقل زيادتها مقارنة بالميم، وأن زيادة الميم أول البناء أكثر من زيادة الألف في آخره، وهو قول سيبويه، والآخر: جواز أن يكون وزن (موسى): (فعلى) مؤنثة والياء للتأنيث، وهذا القول انفرد به الكسائي ولا إشكال فيه، فقد قرأ به ولا سبيل إلى ردّ قراءة الكسائي أو إنكارها إذ قرأها (موسى) (فعلى) وأمال؛ لأن الألف فيها تأنيث لذلك أمالها ليقربها بذلك من الياء التي هي علامة التأنيث.

أثبت البحث أن التاء في (اللات) من اللواصق التي تدخل على الكلمة؛ لغرض التأنيث؛ لأن التاء جاءت في الوقف هاء، وبالتاء في الوصل، والأصل هو الوصل لا الوقف، وهذا يعني أن (اللات) بالتاء، وأما من وقف على (اللات)، فلعله من باب إجراء الوقف مجرى الوصل.

توصل البحث إلى الاسم الذي لامه واو، يكون في فائه لغات ثلاث، نحو: جذوة.

أكد البحث أن الجمهور مجمعون على أن لاحقة الميم تزداد في نواقص الأسماء للمبالغة والتفخيم، نحو: ابنم، ولم يقل أحد منهم أن زيادة لاحقة الميم آخر اللفظ (ابنم) في العربية ترجع إلى اللغات القديمة.

أظهر البحث أن لاحقة الميم آخر الكلمة تكون زائدة إذا حذف من أولها حرف، نحو: شدقم، وأصلها: أشدق.

أثبتت البحث أن الفراء جعل المصدر على (التَّفْعَال) بمنزلة التفعيل، والألف في (التَّفْعَال) عوضاً من الياء في (التفعل)، ويجعل ألف المصدرين: (التكرار والترداد) بمنزلة ياء تكرير، وترديد، فقلب ياءه ألفاً كما في: (التكرار) الذي أصله (التكرير).

الهوامش

- (١) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٠٦هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط ٣، ١٤٢٠هـ.
- (٢) ابن الباءش، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف (ت ٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، د ط، د ت.
- (٣) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د ط، د ت.
- (٤) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ)، غريب الحديث، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٥) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - مصر، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- (٦) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د ط، د ت.
- (٧) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- ٨) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، د. ت.
- ١١) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- ١٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- ١٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٥) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، ليس في كلام العرب، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ١٦) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين-بيروت، ط ١، ١٩٧٨م.
- ١٧) ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة (ت ٤٠٣هـ)، حجة القراءات، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د. ت. د. ت.

١٨) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٩) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه: فواز الشعار، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٠) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م، ٦٢، والأستراياذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢١) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٢) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، غريب الحديث، المحقق: عبد الله الجبوري، مطبعة العان - بغداد، ط ١، ١٣٩٧هـ.

٢٣) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، د ت.

٢٤) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المحقق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

(٢٥) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلّي، (٣٦٤هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٢٦) أبو البركات الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار(ت٣٢٨هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٢٧) أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت٣٥١هـ)، الإبدال، حققه وعلق على حواشيه: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية-دمشق، د ط، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

(٢٨) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٢٩) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم -دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، ط١.

(٣٠) أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، غريب الحديث، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط١، ١٩٦٤م.

(٣١) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، المحقق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(٣٢) الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٣٣) الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٦٨٣/٢.

(٣٤) الأزهرى، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

(٣٥) الأصبهاني، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد المدني، أبو موسى (٥٨١هـ)، المجموع المغيـث في غربي القرآن والحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ج ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ج ٢، ٣ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

(٣٦) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت ٥٤٥م)، ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٣٧) الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة (ت ٣٢٨هـ)، المذكر والمؤنث، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى

- للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث - وزارة الأوقاف - مصر، د ط، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- (٣٨) الأنصاري، أبو زيد، النوار في اللغة، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- (٣٩) الأنصاري، أبو زيد، النوار في اللغة، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- (٤٠) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط ٣، ١٩٦٦م، ١٧، وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة - بيروت، د ط، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (٤١) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، الجعفي، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- (٤٢) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م.
- (٤٣) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- (٤٤) الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور (ت ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- (٤٥) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى الكوفي (ت ٢٩١)، معاني القرآن، جمع وتحقيق: شاكر سبيع السدي، مطبعة الناصرية - العراق، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٤٦) الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ)، شرح التصريف، المحقق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٤٧) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الدار (٤٧١ هـ)، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٤٨) الجواليقي، أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمد الخضر (ت ٥٤٠ هـ)، المعرب من الكلام الأعجمي، وضع حواشيه وعلق عليه: خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٤٩) الحربي، إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق، (ت ٢٨٥)، غريب الحديث، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٥٠) الحميري، نشوان بن سعيد اليمني (ت ٥٧٣ هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقق: حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق - سورية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٥١) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، غريب الحديث، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٥٢) الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت.

٥٣) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت ٥٤٤هـ)، الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ٢٠١٠م.

٥٤) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبًا، اعتناء المستشرق الإيطالي: اغناطيوس كويدي، د ط-روما، ١٨٩٠م.

٥٥) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٥٦) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، اللامات، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر-دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٧) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الفائق في غريب الحديث والأثر، المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط ٢، د ت.

٥٨) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٣م.

٥٩) السامرائي، إبراهيم، دراسات في اللغة، مطبعة العاني-بغداد، د ط، ١٩٦١م.

٦٠) السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين-بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.

٦١) السجستاني، محمد بن عزيز، أبو بكر الغزيري (ت ٣٣٠هـ)، غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، المحقق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة- سوريا، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦٢) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (ت ١٨٠هـ)،
الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣،
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٣) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، شرح
كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.

٦٤) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، المزهر في
علوم اللغة وأنواعها، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية -
بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦٥) الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مزار (ت ٢٠٦هـ)، الجيم، المحقق: إبراهيم
الأيباري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية -
القاهرة، د ط، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦٦) الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن القرشي (٦٥٠هـ)، الشوارد
= ما تفرد به بعض أئمة اللغة، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة:
الدكتور محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة،
ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٧) الصقلي، ابن القَطَّاع (ت ٥١٥هـ)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق
ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، د
ط، ١٩٩٩م.

٦٨) عبد التواب، رمضان، (ت ١٤٢٢هـ)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة
الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٦٩) العكبري، أبو البقاء الحنبلي (ت ٦١٦ هـ)، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السلام بالي، محمد زكي عبد الديم، دار ابن رجب، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧٠) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦ هـ)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د ط، د ت.

٧١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٧٢) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر-دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٣) الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (ت ٣٥٠ هـ)، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر-القاهرة، د ط، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٧٤) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي (٣٧٧ هـ)، المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ.

٧٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١، د ت.

٧٦) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧ هـ)، المذكر والمؤنث، عني بتصحيحه: مصطفى أحمد الزرقا، المطبعة العلمية-

حلب، ط ١، ١٣٤٥ هـ.

(٧٧) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧ هـ)، المقصور والممدود، أخرجه: عبد العزيز الميمني، صنع فهارسه: عبد العزيز نبهان، دار قتيبة، د ط، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٧٨) الخمي، ابن هشام (ت ٥٧٧ هـ)، شرح الفصيح، المحقق: مهدي عبيد جاسم، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، ٢٠٠.

(٧٩) اللغوي، أبو الطيب الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، المجمع العلمي - دمشق - د. ط، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

(٨٠) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس (ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت، د ط، د ت.

(٨١) الملك المؤيد، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د ط، ٢٠٠٠ م.

(٨٢) المؤدب، أبو القاسم محمد بن سعيد (ت ٣٢٨ هـ)، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر - دمشق، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٨٣) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨ هـ.

- ٨٤) النحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، صناعة الكتاب، تحقيق: بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية-بيروت-لبنان، د ط، د ت.
- ٨٥) الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١ هـ)، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعته: فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز-المملكة العربية السعودية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.